

إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة الجزائر نموذجا

- أ. بلعورة هجيرة، جامعة سوق أهراس.
د. أبوبكر بوسالم، المركز الجامعي ميلة.
أ. بلعورة الزهراء، جامعة سوق أهراس.

الملخص: تهدف دراستنا الموسومة بـ: إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة "الجزائر نموذجا" إلى تسليط الضوء على مجال مهم في القطاعات الاقتصادية وله جانب مهم في بناء الميزانيات الدولية، ألا وهو القطاع السياحي ولما يعانيه اقتصادنا اليوم من تقهقر مستمر ناجم عن تركيز على قطاع وحيد متمثل في قطاع المحروقات أدى بالاقتصاد إلى التعرض لأزمات دورية مستمرة هذا ما أدى السلطات إلى إيجاد الحل في التنويع، ولعل من أهم القطاعات التي وجد لها الأفضلية وجانب من التميز القطاع السياحي فمن خلال هذه الدراسة أردنا أن نوجه اهتمامنا بالعنصر الذي يعد ركيزته "البيئة" حيث من خلال حوكمة عناصر البيئة سيؤدي حتما إلى تحسين المظاهر والمناظر الطبيعية مما يزيد من إقبال السواح، كما قمنا بعرض التوجهات الوطنية في مجال البيئة وما تضيفه في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة، البيئة، الحماية البيئية.

Résumé: But de notre étude avec les tags: les contributions de la gouvernance environnementale dans la réalisation de développement durable "modèle Algérie" pour faire la lumière sur un domaine important dans les secteurs économiques et a des aspects importants dans la construction de budgets internationaux, à savoir le secteur du tourisme et de la souffrance de notre économie aujourd'hui une baisse continue due à la concentration du secteur celui représenté dans le secteur des hydrocarbures a conduit l'économie à l'exposition à des crises périodiques en cours qui est ce que les autorités ont conduit à trouver une solution dans la diversification, et peut-être les secteurs les plus importants qui ont trouvé sa préférence et le côté du secteur d'excellence du tourisme. grâce à cette étude, nous avons voulu attirer l'attention sur l'élément, qui est une société fondée sur "environnement", où à travers les éléments de gouvernance de l'environnement conduira inévitablement à améliorer les apparences et les paysages qui augmente la demande des touristes, comme nous l'avons montré les tendances nationales dans le domaine de l'environnement et ce qui confèrent aux exigences du développement durable.

Mots clés: La gouvernance environnementale, le développement durable, l'environnement et protection de l'environnement

مقدمة:

إن التطور التكنولوجي والصناعي الذي عرفه العالم في شتى المجالات، ترك آثارا إيجابية و أخرى سلبية على حياة الفرد و المجتمع، وبما أن الهدف الأساسي من هذا التطور هو تحقيق مستوى من الرفاه

الإجماعي فإنه يجب أن يأخذ في الحسبان حقوق الأجيال القادمة أيضا ، و نظرا لما أحدثه هذا التطور من تأثير سلبي على البيئة سواء من ناحية التلوث وثقب طبقة الأوزون، أو من ناحية استنزاف الثروات والموارد بشكل غير عقلاني ، ونتيجة لهذه المشاكل و تصاعد حدتها ظهر ما يعرف بالحوكمة البيئية بغية حماية البيئة، الحفاظ على توازنها و استمراريتها من جهة، و بحثا عن تأمين حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية:

وعليه تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول الجمع بين مختلف هذه الأبعاد وغيرها من خلال تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهمية البحث:

نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية كون البيئة هي الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الفرد، إذ لا بد من معرفة سبل حمايتها و استمرارها وهذا ما يظهر من خلال دراسة و تحميل مختلف العوامل و السلوكيات التي قد تؤثر سلبا على البيئة و تخل بتوازنها ، و بالتالي تفادي كل هذه المؤثرات السلبية عن طريق تفعيل الحوكمة البيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة.

تقسيمات البحث:

للإجابة عن هذا التساؤل يكفي ان ندرس المحاور الثلاث الموالية:

أولاً: ماهية الحوكمة البيئية و التنمية المستدامة؛

ثانياً: علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة؛

ثالثاً: التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: ماهية الحوكمة البيئية و التنمية المستدامة

1: مفهوم الحوكمة البيئية:

أ: مفهوم الحوكمة:

لقد تعددت تعاريف مصطلح الحوكمة: فالحوكمة لغويا هي اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغية تحقيق الرشد، وهي نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلمية تدعيما للشفافية و الموضوعية والمسؤولية.¹

و الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب²:

- الحكمة: ما تقتضيه و الإرشاد.

-الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

-**الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

- **التحاكم:** طلبا للعدالة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفت الحوكمة على أنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم فيها.³

ومن المصطلحات المرتبطة بشكل كبير بالحوكمة مصطلح حوكمة الشركات ، التي تعني مجموعة الآليات التنظيمية من أجل القدرة على اتخاذ القرارات و التأثير على قرارات المدراء ،ومن جهة أخرى هي من جهة أخرى هي من يسير القيادة ويعرف المجال التقديري.⁴

ب: مفهوم البيئة:

تعتبر البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته و كسائه و يمارس فيه علاقاته و يمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر.⁵

وينصرف اصطلاح النظام البيئي إلى الاهتمام بدراسة كائن معين أو وحدة معينة في الزمان و المكان بكل ما ينطوي عليه من دورات أو حركات و ذلك في ظل كافة الظروف المادية و المناخية و ظروف التربة.⁶

و قد اتجهت غالبية دول العالم إلى تأكيد مفهوم البيئة كقيمة في قوانينها بل و في بعض الدساتير، و في الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقا من حقوق الإنسان و أكدت بعض القوانين اعتبار حماية البيئة واجبا من واجبات الدولة.⁷

و لقد جاء في المادة 04 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر تعريف البيئة بأنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحوية و الحيوية كالهواء والجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النبات و الحيوان بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، و كذا الأماكن و المناظر الطبيعية.⁸

ج: تعريف الحوكمة البيئية:

و لقد كان الاهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية في البداية اهتماما عالميا ظهرت بوادره الأولى اثر انعقاد مؤتمر ستوكهولم و هذا نظرا للتدهور الكبير الذي عرفته البيئة و الذي كان انعكاسها ليس محليا و إنما عالميا لهذا وجب أن يكون الاهتمام بالحوكمة البيئية على مستوى كل الدول ، و تفعيل ما يعرف بالحوكمة البيئية ، ويعود مفهوم الحوكمة البيئية إلى آليات صنع القرارات التي تعني بإدارة البيئة و الموارد البيئية.⁹

حيث تشير الحوكمة البيئية إلى مجموع العمليات التنظيمية و الآليات و المنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال النتائج البيئية ،كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها " مبدأ شامل ينظم السلوك العام و الخاص نحو مزيد من المساواة و المسؤولية من أجل البيئة "، فهي تعمل في

كل المستويات بدءاً من المستوى الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية و مسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.¹⁰

02: تعريف التنمية المستدامة و أهدافها:

أ: تعريف التنمية المستدامة:

فالاستدامة تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الشاملة و إنجاز المستويات العالية من المعيشة.¹¹ بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة عالمياً و الاتفاق على أنه يركز على الإنسان و التوازن البيئي بين أنشطته و جهوده و بالبيئة بمكوناتها المتعددة، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:¹²

- 1: اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان و البيئة من مجتمع لآخر و من وقت لآخر.
- 2: تباين الاستراتيجيات المتعددة و الضرورية لتحديد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب و البعيد، بل وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات.
- 3: تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات و كيفية تحديد أهداف التنمية المستدامة.

ب: أهداف التنمية المستدامة:

- تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، على تحقيق العديد من الأهداف منها:¹³
- 1: إبراز أهمية الموارد البشرية ، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساساً بردم الهوية التكنولوجية، بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
 - 2: السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراء.
 - 3: البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول ، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من إيجابياتها.
 - 4: النظر في المستجدات الإقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة و طرق الاستفادة من إيجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص زيادة قدراته التنافسية ، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية.

ثانياً: علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة:

إن البعد البيئي هو الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة باعتبار البيئة هي مصدر مختلف الثروات الطبيعية و تفعيل الحوكمة البيئية هو ضرورة لا بد منها لتحقيق تنمية مستدامة و هذا استناداً إلى مقارنة الدور أي الدور الذي تلعبه الحوكمة البيئية لتحقيق تنمية مستدامة ، كما أن تفعيل الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة يكون في إطار إستراتيجية مشتركة و متكاملة أي بمعنى أنه لا بد من مشاركة كل الفواعل الوطنية و الإقليمية و الدولية في وضع إستراتيجية الحوكمة البيئية و هذا من خلال مقارنة

التكامل (الشراكة بين مختلف الفواعل: الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي لتحقيق التكامل) و بالتالي تحقيق الأهداف المسطرة .

01: دور الفواعل الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة:

تطور وضع الحوكمة البيئية الوطنية بشكل خطي و قطاعي إلى حد بعيد لتوفير خدمات معينة على نطاق زمني قصير أو متوسط المدى، غالبا ترتبط بالدورات الانتخابية ، و مثل هذه الترتيبات لا تكون دائما ملائمة للاستجابة للتحديات عبر القطاعات الأكثر تعقيدا التي تفرضها التنمية المستدامة التي لها أفق زمني بين الأجيال أطول مدى ، مما يتطلب التزاما مستداما يمتد فيها وراء الدورات الانتخابية النموذجية التي تتراوح مدتها بين أربع و خمس سنوات.¹⁴

أ: دور الدولة:

فدور الدولة التنموي يتلخص في العمل على ربط العبد بترابه الوطني، ليتفاعل معه في ظل شريعة و عقيدة و نظام ، و هذا الرابط يقتضي من الدولة العمل على:¹⁵

- فلسفة رشيدة و تخطيطا حكيما يؤدي إلى ترجمة التنمية إلى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات وطنية.

- الصياغة التنموية لكل مشروعات الدولة .

-إعداد قوانين للحد من الانبعاثات للملوثات المصاحبة للإنتاج و المحافظة على الموارد المتوفرة.

-اعتماد سياسات لحماية البيئة و فرض غرامات على من يتسبب بالتلوث (الجباية البيئية).

-إعداد خطط لإعادة تدوير بعض النفايات ، و تشجيع الاستثمار المحمي في القطاع العام البيئي و تخصيص مناطق صناعية متخصصة .

-إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة ، و تتأكد من اندفاع البشر إليها القيام بقياس النتائج و تصحيح المسارات.

-التعليم و التكوين الأساسي المرتبطين بمشاريع التنمية الأساسية.

-عمل اختيارات عند مباشرة تشغيل المصانع لتقدير حدود التلوث في الهواء و الماء و يجب مطالبة الشركات الصناعية بعمل كافة التعديلات الهندسية و الإنشائية الضرورية التي تحد من انبعاث النفايات و تجعلها في الحدود المقبولة.

ب: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يدرك العالم اليوم اتساع نطاق الأسواق العالمية المفتوحة في ظل العولمة و اتساع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات و التي تتطلب التنافسية العالية للمنتجات و الخدمات التي يؤديها القطاع الخاص و القطاع الحكومي على حد سواء، و هذا بدوره ينعكس على قدرة الدولة في تحقيق التنمية و إدامتها فإن قدرة القطاع الخاص لتوفير فرص العمل و توسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على تطوير نطاق السوق في المجتمع ، مثلما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع و تقوية القطاع الخاص من خلال

توفير الحوافز و الدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة ، وتطوير المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم ، و لجذب و تطوير و توسيع التعاونيات غير الدولية في بعض الأحيان.

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككل، مثلما تحقق الفوائد الواسعة للأفراد المستثمرين ،و بشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياساتها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات ، و الاستقلالية في الاستثمار و اتخاذ القرارات العملية و بتوفير الحوافز المطبقة بعدالة و ثبات لكافة المشاركين .

فالشراكة بين القطاعين العام و الخاص علاقة طوعية و تعاونية بين هيئات فاعلة مختلفة في القطاعين العام (الحكومي) و الخاص (غير الحكومي) يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو للقيام بمهام معينة ، و قد تخدم الشركات غايات متنوعة، بما فيها النهوض بقضية من القضايا أو تنفيذ ضوابط معيارية أو مدونات للسلوك أو تقاس المواد والخيرات و تنسيقها.¹⁶

و عليه فإن تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية تحولها إلى مدخل إداري مرتبط بالوقاية من التلوث حيث تعمل على دراسة الوضعية البيئية المؤسسية إلى استخدام تكنولوجيا أكفأ و أنظف مما يجعلها تستهلك أقل قدر من الطاقة و الموارد و تنتج أدنى حد من الغازات و الملوثات كما تستخدم معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات و تجعلها قابلة للتدوير.

أصبحت الإدارة البيئية مصدرا هاما لاهتمام المؤسسات و خاصة الصناعية، ذلك أنها صارت مصدرا أساسيا لتحسين صورة الصناعة بيئيا و زيادة الأرباح و القدرة على المنافسة، وهذا ما دفع إلى ضرورة إطلاق تسمية السلع الخضراء .

و عليه فإن الإدارة البيئية هي إدارة متخصصة تتمتع بقدر من الاستقلالية و تعمل في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة مما يؤدي إلى زيادة التنسيق فيما بين المؤسسة و الجهات الخارجية من أجل دمج الاعتبارات البيئية الملائمة في العمليات الصناعية و معالجة مشاكل حماية البيئة و سلامة العاملين على نحو أفضل لموصول بالمؤسسة إلى ما يعرف بتحقيق الكفاءة البيئية.¹⁷

ج: المجتمع المدني:

أضحى هناك شبه اتفاق على أن التنمية يجب أن تحقق من أسفل ، من الافراد أو الناس أنفسهم و لم تعد التنمية مجرد أداة تراكم في طاحونة النمو من قبل النخبة أو الحكومات بل أصبح للناس العاديين دورا في تشكيل اختياراتهم التنموية و صياغة مفردات لغة الخطاب التنموي لدولته بدلا من تفويض النخب و المسؤولين الرسميين عن ذلك.¹⁸

و يبرز مجال حماية البيئة بوصفه أحد أكثر المجالات التي أولت باهتمام و عناية المجتمعات الإنسانية المعاصرة قوة الدور الميداني الذي بلغه قطاع المجتمع المدني على صعيد السياسات و التدابير المتعلقة بقضايا الصالح العام المشترك ، إذ أغلب الأساتذة و المهتمين بمجال البيئة على تأكيد السبق الذي أحرزته التنظيمات المدنية في إثارة قضايا المحيط البيئي و دفعيا لساحات النقاش الإنساني المتعدد

الجوانب و إسهامها في لفت نظر كل الأطراف الفاعلة في المجتمع و على المستويين الرسمي و الجماهيري اتجاه حدة و خطورة الأوضاع البيئية المعاصرة و رفع مستوى وعيهم العام بمدى أهمية و حيوية النظم و العناصر الطبيعية ، إذا و في خضم كل التحولات التي شهدتها أسس و ضوابط التعامل الإنساني مع محيطه البيئي، و ما نجم عنها من تداعيات وخيمة على سلامة و استدامة النظم البيئية ، كان امتياز المجتمع المدني من حيث سبقها في إدراك تداعيات هذا الوضع الراهن و إثارتها للنقاشات حول مسبباته و دوافعه و مسؤولية الإنسان المعاصر.¹⁹

كما يلعب الإعلام البيئي دورا مهما في هذا المجال من خلال عملية الإتصال البيئي الذي هو نقل المعلومة المتعلقة بالبيئة من قبل الوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية إلى عامة المواطنين من أجل توسيع دائرة معارفهم و التأثير على آرائهم اتجاه البيئة ، ويعتبر الإتصال البيئي الإستعمال الإستراتيجي للتقنيات الإعلامية من أجل تدعيم السياسات و المشاريع البيئية و ترقيةها، كما يعد نشاطا تفاعليا يهدف إلى إشراك كل الأطراف المعنية بالعمل بدقة و جدية اتجاه المجموعات موضوع الاستهداف ، و هو تعديل وتشجيع السلوكيات الإيجابية. بين الناس و ذلك بمساندة تلك السياسات و المشاريع و تشجيع المشاركة فيها.²⁰

02: دور الفواعل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

الأمم المتحدة: تعتبر المنظومة المؤسسية للأمم المتحدة الناشطة في مجال البيئة من أهم و أقوى المؤسسات في منظومة الحكومة البيئي العالمي، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المؤسسة الأكثر تأثيرا في مجال تنسيق الجهود لحماية البيئة ، من جهة أخرى، فقد رعت الأمم المتحدة مجموعة من المؤثرات البيئية العالمية حول البيئة و التنمية و لجنة التنمية المستدامة.

الإتحاد الدولي لصوف الطبيعة و الموارد الطبيعية:

أنشئ الإتحاد الدولي لصوف الطبيعة و الموارد الطبيعية الذي يتخذ من سويسرا مقرا له عام 1948 ، وترتبط بهذا الإتحاد حكومات و منظمات غير حكومية وعلماء وخبراء في حماية البيئة بهدف تنمية موارد البيئة الحية واستخدامها المعزز.

وتتمثل أهم مهام الإتحاد في الآتي:

- 1: رصد واقع الأنظمة البيئية في المناطق المختلفة في العالم.
- 2: تخطيط الأنشطة الخاصة بالمحافظة على البيئة من خلال الإستراتيجية العالمية للصيانة و إستراتيجية العناية بالأرض.

3: تشجيع الحكومات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية عى ممارسة الأنشطة السابقة.

4: توفير الخبرة و المساعدة اللزمتين لتحقيق تلك الأنشطة.

ثالثا: التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة:

01: واقع الحوكمة البيئية في الجزائر:

لرصد واقع الحوكمة البيئية في الجزائر لابد أولاً من قياس مؤشرات الحوكمة به ، والتي تعتبر مطلباً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة في ظل مختلف المتغيرات ، كما أنه من الضروري معرفة أهم الإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر و التي تسمح لها بتحقيق تنمية مستدامة عن طريق تفعيل سياسات الحوكمة البيئية بها.

أ: مؤشرات الإقتصادية للحوكمة في الجزائر:

لقد تبنت الدولية الجزائر برنامجاً إصلاحياً كثيفاً من أجل إعادة النظر و تعديل سياستها الإقتصادية فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و مجموعة ثانية تم تبينها بالاتفاق مع البنك الدولي.²¹

وتعتبر سنة 1988 منعرجاً حاسماً في تاريخ الاقتصاد الجزائري ذلك أن مختلف الفواعل الاقتصاد من أعلنوا اتفاقهم على مسار وأهداف الإصلاحات الإقتصادية الواجب إتباعها .²²

و نتيجة للتحويلات الإقتصادية التي عرفت الجزائر، بالانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام اقتصاد السوق، وفي ظل التوجه السائد نحو الخصخصة التي تعتبر من أهم مميزات إقتصاد السوق، وفي ظل الإنفتاح الإقتصادي والمحاولات الرامية لتحقيق الإندماج في الإقتصاد العالمي قامت الجزائر بإعداد النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، الذي صدر بموجب القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ليتم الشروع في تطبيقه في جانفي 2010 .²³

و عليه يمكن تتبع المؤشرات الإقتصادية في الجزائر من خلال ما يلي:

- برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ،النقل، تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية ، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي إلتزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الإقتصاد العملي.²⁴

-البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009:

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ: 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية و هي :برنامج تحسين معيشة السكان، برنامج تطوير الهياكل القاعدية، برنامج دعم التنمية الإقتصادية، برنامج تطوير الخدمات العمومية، ك برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال.²⁵

البرنامج الخماسي 2010-2014:

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب 21214 مميّار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية و هي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان ، برنامج تطوير الهياكل القاعدية ، و برنامج دعم التنمية الإقتصادية.

ب: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر:

تعد الجزائر أكبر بلد في شمال إفريقيا و عاشر بلد في العالم، تبلغ مساحتها 2.640.550 كم² يفصلها البحر الأبيض المتوسط عن أوروبا، في حين تصلها الصحراء الكبرى بأفريقيا.

فبالنسبة للأمطار ترتفع نسبتها كلما إتجهنا من الغرب إلى الشرق، وتقل كلما إتجهنا من الشمال إلى الجنوب، حتى تختفي.²⁶

وعليه فالجزائر و كغيرها من الدول تعاني من العديد من المشاكل البيئية أهمها:

استنزاف الأراضي و تدهورها ، التصحر ، تدهور النظام الإيكولوجي للمياه العذبة ، التلوث.

02: سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر:

إن الحديث عن سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر يظهر من خلال تتبع مسار التشريعات البيئية فيما يخص تشكيل وزارة بالبيئة ، لذلك يمكن القول أن هذا القطاع لم يعرف الإستقرار،و ذلك منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة سنة 1974 ، إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي في عام 1996 ، و يمثل في كتابة الدولة للبيئة.²⁷

03: آليات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

إن تنفيذ سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر يتطلب مجموعة من الآليات،التي تتجسد من خلال دور الفواعل الوطنية والدولية ومن خلال هذا العنصر سنتطرق إلى الفواعل الوطنية لإبراز مسار التوجه الوطني في مجال الحوكمة البيئية لدعم التنمية المستدامة:

وعلى إعتبار أن الحوكمة هي عملية تشاركية بين الهيئات الرسمية والغير الرسمية ،المركزية و اللامركزية من بلدية و ولاية سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ ،بالإضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الإقتصادية بإعتبارها من أكثر الأطراف المهددة للتلوث والإخلال في التوازن البيئي إذا كانت ذا مستوى وعي بيئي لمدى أهمية احترامها لمختلف التدابير البيئية.

أ:دور الشراكة بين مختلف الوزارات لحماية البيئة:

- القرار الوزاري المشترك بين وزير الصناعة و المناجم ، و وزير التجارة ، و وزير التهيئة العمرانية و البيئية تم تحديد الملحق:²⁸

اللائحة الفنية التي تحدد المواصفات التقنية للأكياس البلاستيكية بحمولات.

- **الدائرة الوزارية المبادرة: وزارة التهيئة العمرانية و البيئة.**

الأهداف الشرعية المنتظر تحقيقها على المستوى البيئي:

-تجنب تدهور الأوساط الطبيعية والمناظر والمناطق الحضرية والريفية.

- مكافحة التلوث البصري الناتج عن تطاير و انشار الكيس البلاستيكي المستعمل في الطبيعة.
- الحد من إنبعاثات الغازات ذات الإحتباس الحراري الناتجة عن الإحتراق.
- **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:**تتولى هذه الوزارة إدارة الأملاك الغابية والثروة الحيوانية و النباتية ،وحماية السهول و مكافحة الانجراف و التصحر،بالإضافة إلى أعمال إعادة التشجير المكثف ،صيانة و توسيع الأحزمة الخضراء حول مرتفعات الأطلس الصحراوي.
- **وزارة الصناعة:**نظر للأثار السلبية التي تشكلها حركة التصنيع على البيئة ،فقد حددت التنظيمات و التشريعات القانونية

المنظمة لمهامها ،على انه تتولى في المجال البيئي سن القواعد العامة للأمن الصناعي و تطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي وحماية البيئة ،و تدعيما لهذه المهام فقد أحدث مكتب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ،ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية.

-**وزارة الصحة والسكان:** تقوم وزارة الصحة بدور فعال في حماية البيئة من خلال حماية المواطن من الأمراض و الأوبئة التي تكون نتيجة أو أكثر للملوثات ويتجسد دورها في هذا المجال من خلال الاهتمام ببيئة صحية و نظيفة للمواطن. فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-66 الذي يحدد صلاحيات وزير الصحة والسكان ويطبقها.

- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** لا شك أن هذه الوزارة تشرف على العديد من المؤسسات و المراكز و المباحث والمعاهد التي تظم مؤهلات علمية هامة من بينها :الباحثين ، المتخصصين في كثير من المجالات ذات الصلة بالبيئة، و في هذا الإطار يسجل أن تلك المؤسسات أنجزت و لا تزال تنجز وفقا للبرامج التي أقرها القانون التوجيهي للبحث العلمي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي بحثا و دراسات متخصصة في مسائل البيئة منها:

البحوث المتعلقة بالمناطق السهبية ، حماية الوسط البحري من التلوث ، حماية المناطق الساحلية ، حماية الموارد المحصلة من صيد الأسماك ، إستعمال المواد المشعة أو المفرزة للإشعاعات الأيونية، بحوث حول الطاقة المتجددة.

ب: دور الجماعات المحمية في حماية البيئة:

كما أن الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة في إطار الحوكمة البيئية يستوجب ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار ، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة و وضع سياسات وتنفيذها ، فالتنمية المستدامة تبدأ من مستوى مكاني محلي، وهذا يعني انها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.²⁹

ج: دور المؤسسات الإقتصادية:

رغم الجهود التي قامت بها الجزائر في مجال حماية البيئة ، وعلى إعتبار أن المؤسسات الاقتصادية و الصناعية منها هي أكثر طرف مستهلك للموارد البيئية موجهة، و ملوث للبيئة من جهة أخرى، فيمكن القول بأن الجزائر تعتبر مف أقل الدول في العالم ومنطقة شمال أفريقيا التي تهتم مؤسساتها بتوظيف الإدارة البيئية من أجل الحصول على شهادة الإيزو 14001 ، إذ أنه حتى سنة 2000 لم تكن أي مؤسسة جزائرية حاصلة على الإشهاد الإيزو 14001 لإصدار سنة 1996 و في سنة 2003 حصلت ثلاث مؤسسات جزائرية فقط على هذه الشهادة ومن هنا نلاحظ التقصير الواضح في المؤسسات الجزائرية إتجاه البيئة التي تعمل فيها خاصة المؤسسات التي تعمل في القطاعات والفروع الاقتصادية المعروفة بالحجم الكبير لمخلفاتها و انبعاثاتها و نفاياتها لمصانع الإسمنت و الزنك، النحاس، البتروكيماويات، الحديد والصلب، الأسمدة والمخصبات الزراعية ، الصناعات الغذائية، الجير و الجبس، و تشير إحصاءات سنة 2006 الصادرة عن وزارة الصناعة عن إهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمواصفة القياسية الخاصة بالجودة الإيزو 9001 و اهمال المواصفة القياسية الخاصة بالبيئة الإيزو 14000³⁰.

د: دور وسائل الإعلام والجمعيات البيئية:

كما تساهم الجمعيات البيئية و وسائل الإعلام في الجزائر في مجال حماية البيئة وهذا في إطار التنظيم القانوني والذي فتح المجال لهم من خلال القانون رقم: 03-10 و الذي خص الثاني منه الفصل الأول بالإعلام البيئي، إذ جاء في المادة 6 منه: ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي و يتضمن ما يأتي: شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.

كيفية تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية. إجراءات جمع و كيفية معالجة واثبات صحة المعطيات البيئية. قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية و الاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة. كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي.

خاتمة:

بالحديث عن التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة يمكن القول أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين مؤشرات الحوكمة بها عن طريق جملة من الإصلاحات والتعديلات شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ، و نظرا لما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية تسمح لها بتحقيق تنمية مستدامة ، فالتنوع الإقليمي بها أدى إلى التنوع البيولوجي مما يؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا جذابا إذا استثمرت في هذا المجال، كما أن الموارد الطاقوية التقليدية التي تملكها

الجزائر خاصة من بترول وغاز واعتمادها على مداخل تصدير هذه المواد يعتبر عبثة أمام تحقيق التنمية المستدامة بها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن انخفاض أسعار البترول يؤثر على الإقتصاد الوطني والذي بدوره يؤثر على الأوضاع الإجتماعية و يؤدي إلى تدهورها مما يهدد الإستقرار السياسي، و من ناحية أخرى فإن الآثار السلبية للبترول على البيئة عديدة ، وعليه لابد للجزائر من البحث عن بدائل جديدة خاصة بالنظر لما تملكه من موارد في مجال الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والإستثمار في هذا المجال الذي سيمنحها مورد مالي هام ومستمر، كما أن إستغلال هذا المورد لا يؤثر سلبا على البيئة ، و لتستطيع الجزائر المضي في هذا المجال كان لابد لها من تبني مجموعة من السياسات في مجال الحوكمة البيئية عن طريق إنشاء وزارة

المتعمق - خاصة بالبيئة، إصدار جملة من القوانين لحماية البيئة و التي كان من أبرزها القانون خاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وضع مجموعة من الأساليب و الأدوات للإدارة البيئية، كما أنشئت مجموعة من الهيئات التي أوكلت لها مهمة حماية البيئة كل حسب تخصصها و المهام الموكلة إليها، و لتجسيد هذه السياسات عمى أرض الواقع كان لابد من وضع مجموعة من الآليات التي تجسدت من خلال دور الفواعل الوطنية عن طريق:

-الشراكة بين وزارة البيئة ومختلف الوزارات الأخرى.

-دور الجماعات المحلية والإقليمية في حماية البيئة.

-دور المؤسسات الإقتصادية سواء العامة أو الخاصة من خلال تبنيها لمبادئ الإدارة البيئية.

-دور المجتمع المدني من خلال الجمعيات بيئية و وسائل الإعلام سواء التقليدي أو الإعلام الجديد في نشر الثقافة البيئية.

و ما يمكن إستنتاجه أن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الحوكمة البيئية يتوقف على:

-وضع إطار تشريعي و قانوني في مجال حماية البيئة بمعنى احترام الخصوصية الجزائرية.

-إنضمام الجزائر لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية المتعمقة بالحوكمة البيئية، بالإضافة إلى التوقيع على مختلف الإتفاقيات الصادرة في هذا المجال.

-وضع هيئة خاصة بمراقبة تنفيذ التشريعات البيئية في الجزائر ، و بالتالي غرس روح تحمل المسؤولية.

-اعتماد الجزائر على موارد جديدة بعيدا عن عوائد البترول، عن طريق استغلالها لطاقة الإشعاع الشمسي نظرا لما تملكه الجزائر في هذا المجال باعتباره موردا مستداما، و استغلاله يكون بتقنية نظيفة وصديقة للبيئة، هذا بالإضافة إلى الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة الأخرى نظرا لما تملكه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال.

الاحالات والهوامش:

- ¹: غسان علي سلامة: " الحوكمة في ظل العولمة " ، المؤتمر العلمي الدولي حول: " عولمة الإدارة في عصر المعرفة " ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 15-17 ديسمبر 2012، ص 6.
- ²: علاء فرحان طالب ، إيمان شبحان المشهداوي: " الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف " ، دار الصفاء ، عمان ، الاردن ، 2011، ص 24.
- ³: أنمار أمين البراوي: " محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول " ، المؤتمر العلمي الدولي حول: " عولمة الإدارة في عصر المعرفة " ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 15-17 ديسمبر 2012، ص 6.
- ⁴: Philippe marini: "la gouvernance des sociétés cotées face à la crise: pour une meilleure protection". Paris: édition alfa , 2010, p203.
- ⁵: حسام محمد مازن: " التربية البيئية قراءات دراسات و تطبيقات " ، دار الفجر ، عمان ، الأردن ، 2007، ص 4.
- ⁶: رياض صالح أبو عطاء: " حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام " ، الدار الجامعية الجديدة ، الأزريطة ، 2009 ، ص 7.
- ⁷: محمد محمود دهية: " علم البيئة " ، مكتبة المجتمع المدني ، عمان ، 2009 ، ص 133.
- ⁸: انظر القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 / يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ، العدد 43، الصادرة في يوليو 2003 ، ص 10.
- ⁹: كريم الجسر: " الحوكمة البيئية 2 " ، تقرير واقع البيئة في لبنان الواقع والاتجاهات ، لبنان ، 2010 ، ص 140.
- ¹⁰: خديجة ناصري: " مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية " ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2011-2012 ، ص 13-14.
- ¹¹: محمود الأثرم: " التنوع الحيوي و التنمية المستدامة و الغذاء (عالميا و عالميا) " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2010، ص 71.
- ¹²: ماهر أبو المعاطي علي: " الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة " ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 2012 ، ص 185.
- ¹³: الزبير عياشي: " الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء " ، الملتقى العلمي الدولي حول: " آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة " ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 25-26 نوفمبر 2013 ، ص 9.
- ¹⁴: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقرير ، العالمية 4 ، البيئة من أجل التنمية ، ص 377.
- ¹⁵: بوتلجة عبد الناصر ، ميلود بورحلة: " دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية) " ، الملتقى الدولي: " مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي " (جامعة قالة الجزائر) ، 03-04 ديسمبر 2012 ، ص 226-227.
- ¹⁶: زهير عبد الكريم الكايد: " الحكمانية " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان ، 2003 ، ص 64-62.
- ¹⁷: موسى عبد الناصر ، أمال رحمان: " الإدارة البيئية و آليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية " ، أبحاث إقتصادية و إدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة ، الجزائر ، العدد 4 ديسمبر 2008 ، ص 66-67.
- ¹⁸: صلاح سالم زرنوقة ، عبد العزيز شادي: " تحديد القيادة و التنمية في الوطن العربي " ، مركز الدراسات و بحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2004، ص 20.
- ¹⁹: بركات كريم: " مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة " ، اطروحة دكتوراه ، قسم الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، الجزائر ، 2013-2014، ص 71.
- ²⁰: أمينة كسيرة: " الاتصال و التربية البيئية الشاملة " ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم الاعلام و الاتصال ، الجزائر ، 2010-2011، ص 62.
- ²¹: علي بكاهر: " سياسات التحرر و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، العدد 01 ، ص 186.
- ²²: Nacer- Eddine Sudi: "La privation des entreprises publiques en ALGERIE objectifs, modalités et enjeux". Alger: O.P.U.2005.P83.
- ²³: محمد أمين بربري ، عبد القادر بكجل: " تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثر ذلك على النظام الجبائي " ، الملتقى الوطني حول: " واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " (جامعة الوادي ، الجزائر) ، 05-06 ماي 2013 ، ص 3.
- ²⁴: نبيل بوفليج: " دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010) " ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد 12 ، 2012 ، ص 254-255.
- ²⁵: المرجع نفسه ، ص 255.

- ²⁶: نذير جزماتي: " الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة " ، دار العرب و دار النور ، سوريا ، 2010 ، ص127.
- ²⁷: علي سعيدان: " حماية البيئة من التلوث بالموارد الاشعاعية و الكيماوية في القانون الجزائري " ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ص 36
- ²⁸: أنظر قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 10 يونيو 2014 ، يتضمن المصادقة على اللائحة الفنية التي تحدد المواصفات التقنية للأكياس البلاستيكية بحملات ، الجريدة الرسمية ، العدد 67 ، الصادرة في 12 نوفمبر 2014 ، ص29
- ²⁹: عثمان محمد غنيم ، ماجد أبوزنطة: " التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها ز أدوات قياسها " ، دار صفراء ، عمان ، 2007 ، ص 31.
- ³⁰: شتوح وليد: " مكانة الإدارة البيئية الإيزو و 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية " ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عناية ، الجزائر ، المجلد 7 العدد 2 ، 2014، ص 12.